تقارير

- ندوة مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق
  الكويت: ١٢ - ١٣ يناير ٢٠٠٤م
- ورشة عمل عن القراءة فى عصر الإنترنت
  القاهرة: ٢٤ يناير ٢٠٠٤

ندوة
مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق
الكويت ١٢ - ١٣ يناير ٢٠٠٤م

د. محمد جلال غندور

كلية الآداب - جامعة القاهرة

فرع بني سويف

تحت رعاية السيد الدكتور / رشيد حمد الحمد وزير التربية ووزير التعليم العالي انعقدت ندوة «مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق» ، التي نظمها معهد الكويت للأبحاث العلمية بدولة الكويت في الفترة من ١٢ إلى ١٣ يناير ٢٠٠٤م .

وقد شارك في الندوة ممثلو أكثر من خمسة عشر بلداً عربياً يمثلون العديد من المؤسسات البحثية، والعلمية والأكاديمية التابعة للقطاع الرسمي، أو المنتمية إلى المجتمع المدني ، بجانب ممثلين لعدد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية .

وقد انعقدت جلسات الندوة على مدى يومين متتاليين؛ حيث شارك في العمل عدد كبير من المتخصصين والمهتمين بمجال المعلومات يمثلون جميع الأفرع المعرفية للتخصص ، وتشكلت محاور المؤتمر الرئيسية من أربعة محاور نوقشت خلالها ثماني عشرة ورقة عمل ، توزعت على خمس جلسات عمل، بالإضافة إلى الجلسة الأخيرة التي تم تخصيصها لوضع التوصيات ومناقشتها وإقرارها .

بدأت وقائع الندوة صباح يوم الاثنين الموافق ١٢ يناير ٢٠٠٤م بكلمة ألقاها راعي الندوة الدكتور / رشيد حمد الحمد، وزير التربية ووزير التعليم العالي ، رحب فيها بالحضور ، وقد أشار إلى أن إقامة هذه الندوة تدخل في عداد فعاليات الجهود العربية التي أعقبت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت في جنيف في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٣م ، وتمنى للحاضرين مؤتمراً ناجحاً ، وتوصيات عملية فاعلة وإيجابية ، تساعد تغيير الوجه الحضاري للمجتمعات العربية ، وتجعلها قادرة على مواجهة التحديات الثقافية والعلمية والتقنية للنظام العالمي الجديد .

بعدها ألقى الأستاذ الدكتور / عبد الهادي سعدون العتيبي مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية ، لكلية الجهات المنظمة للندوة، وبدأ كلمته بالترحيب بالمشاركين في المؤتمر مبدياً الشكر والتقدير لمنظمة المؤتمر ، والسادة الأساتذة، والذين شاركوا بأوراق عمل في الندوة، وجمهور الحضور، مؤكداً على أهمية هذه الندوة والموضوعات المطروحة فيها، وأنها أُقيمت في توقيت يتزامن مع الجهود المبذولة دولياً لبناء مجتمع معلومات جامع تتقاسم قدراته المجتمعات الدولية كافة؛ لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة وعادلة.

وفي ختام الجلسة ألقت السيدة / فريال الفريح نائب المدير العام للمعلومات، بمعهد الكويت للأبحاث العلمية كلمتها بصفتها رئيس اللجنة التنظيمية للندوة، وأبدت فيها سعادتها باستضافة دولة الكويت لهذه الندوة ذات الأهمية الخاصة، ليس فقط من الزاوية العلمية والبحثية والأكاديمية، ولكن أيضًا من الزاوية التطبيقية والعملية، حيث يؤهل من خلالها وضع تصور علمي، وآلية عمل عربية، تحقق الطفرة النوعية المطلوبة لتنمية المجتمعات العربية معلوماتيًا لتحقيق الهدف الأسمى؛ ألا وهو «التنمية البشرية والإنسانية» للعالم العربي .

وقد بدأت جلسات عمل المؤتمر ، عقب الجلسة الافتتاحية ، وقد جاءت كما يلي :-

■ الجلسة الأولى :-

«النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة»

كان من المفترض أن تعرض في هذه الجلسة أربعة أوراق عمل ، ولكن لتغيب السيد / أبو السعود إبراهيم، رئيس النادي العربي للمعلومات، فلم يتم عرض ورقة العمل التي أعدها بعنوان «الوثيقة والنادي العربي ومجتمع المعلومات»، واكتُفي بتوزيعها على الحضور ضمن أوراق عمل المؤتمر، وقد تحدث في هذه الجلسة كل من السيد الدكتور / حسين على دبلوماسي في البعثة الدائمة بسوريا ، بالأمم المتحدة ، حيث عرض ورقة عمل بعنوان: «القضايا التي تناولها القمة العربية العالمية لمجتمع المعلومات»، والتي تضمنت تلخيصًا تم عرضه والتوصل إليه خلال مؤتمر «القمة العالمية لمجتمع المعلومات» الذي عقد في جنيف ، وما تم الاتفاق عليه لاستكمال الحوار في المرحلة الثانية من القمة التي ستعقد في تونس عام ٢٠٠٥م .

بعدها تحدثت الدكتورة / نادية حجازي ، خبيرة العلاقات الدولية بوزارة الاتصالات والمعلومات بالقاهرة ، وعرضت ورقة عمل بعنوان «نحو مجتمع معلومات عربي» تحدثت فيها عن مفاهيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وإمكانية الإفادة منها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الألفية الثالثة ، وفي تطوير البنية الثقافية ، مما سوف يؤدي إلى بزوغ ما يسمى «مجتمع المعلومات».

ثم عرض السيد الدكتور / عبد الكريم سليم، الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والشئون الإدارية، بوزارة المواصلات بالكويت، ورقة عمل بعنوان «ورقة الكويت في قمة المعلومات»؛ وقد شاركته في إعداد الورقة السيدة / فريال الفريح، نائب المدير العام للمعلومات بمعهد الكويت للأبحاث العلمية ، حيث تعرضا لفحوي ورقة العمل التي عرضتها دولة الكويت في مؤتمر «القمة العالمية حول مجتمع المعلومات»، الذي عُقد في جنيف، واستعرضا المفاهيم الأساسية التي طُرحت في الورقة المذكورة، ومنها «مجتمع المعلومات»، والخطوات التي يجب اتباعها لإقامة هذا المجتمع، والتي لخصاها في سبع خطوات، كما تحدثا عن المبادرات النوعية

لبناء مجتمع المعلومات ومشروع الحكومة الإلكترونية وغيرها من المشاريع التقنية التي تنتقل بالمجتمعات من المرحلة التقليدية إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي .

■ الجلسة الثانية :-

«دور الحكومات وقطاعات المجتمع المدني في تنمية مجتمع المعلومات»

تحدث في هذه الجلسة أربعة متحدثين ، وقد بدأت بورقة عمل ألقاها السيد الدكتور / محمد جلال سيد غندور ، وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب، بجامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، ورئيس الإدارة المركزية لدار الكتب المصرية، بمصر، وقد كانت بعنوان : «دور البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تجاوز الفجوة التكنولوجية»، تحدث فيها عن المفاهيم الأساسية التي تحيط بمصطلح الفجوة التكنولوجية الرقمية ، وأنماط التعاون الدولي وآليات تنفيذه ، والركائز الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتقنية المعلوماتية الاتصالية ، والصورة الحالية للمساحة الحضارية المعاصرة التي تفصل ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، والتي اصطلح على تسميتها بالفجوة الحضارية، والتميز الرقمي، والجهود الدولية، والإقليمية، والوطنية للتغلب على هذه الفجوة .

وكان المتحدث الثاني السيد / خليل أبو رزق، من الاتحاد الدولي للاتصالات، وقد تحدث عن «بناء مجتمع المعلومات : تحدٍ عالمي في الألفية الجديدة» ، واستعرض في ورقته نتائج المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقدت في جنيف في سبتمبر ٢٠٠٣م، وإعلان المبادئ، وخطة العمل، وآلية التنفيذ، والمواضيع المؤجلة إلى المرحلة الثانية من هذه القمة، والمقررة في تونس ١٦ - ٢٠٠٥/١١/١٨م، ثم تطرق إلى خطة العمل التي وافق عليها ممثلة شعوب العالم، والتي تحدد الأهداف والأدوار، والموارد، وقياس النتائج ، والتي تؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات هي وسيلة لإحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا.

قام بعد ذلك السيد الدكتور / مصطفى المحمودي ، رئيس الجمعية التونسية للاتصال، وعضو المكتب الدولي «للمجتمع المدني» بتونس، بإلقاء ورقة عمل بعنوان: «دور مؤسسات المجتمع المدني في الحوار العربي والدولي حول المجتمع المعلوماتي»؛ حيث استعرض في ورقته عدة موضوعات، منها: تحليل مفهوم المجتمع المدني في بعديه النظري والسياسي، وتوضيح دور المجتمع المدني في بناء مجتمع المعلومات، ومدى مساهمة المنظمات الأهلية العربية في نشاط المجتمع المدني العالمي، ودور جامعة الدول العربية في استحداث هذا القطاع ، وموقف المجتمع المدني العالمي من القضايا الكبرى التي طُرحت في قمة جنيف وغيرها من الموضوعات ذات الصلة .

أما الورقة الأخيرة في الجلسة فقد جاءت بعنوان: «دور جمعيات النفع العام في بناء مجتمع المعلومات»، وقد ألقاها السيد / قصي الشطي، عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات، وتحدث فيها عن دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة لوضع الإطار المناسب لتحول المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية ومواكبة التغيرات للعصر الذي نعيش فيه ، مع المحافظة على هوية المجتمع وخصوصيته ومكتباته، كما تحدث عن جملة العوامل الإيجابية والسلبية التي تواجهه المجتمعات المعاصرة في عملية التحول المرتقب، وصدر الأمر الذي يجب أن تتصدى له مؤسسات المجتمع المدني ، بالإرشاد والتوعية ، وتفعيل الجانب الإيجابي والتغلب على الجانب السلبي .

■ **الجلسة الثالثة :-**

«دعم المحتوى المتنوع ثقافيًا ولغويًا»

بدأت الجلسة بورقة عمل للسيد الدكتور / نبيل على ، خبير تكنولوجيا المعلومات ، من مصر ، بعنوان «الوطن العربي في سياق مجتمع المعرفة»؛ حيث استعرض في بحثه التحديات التي تواجه العالم العربي على مدى السياقات المجتمعية المختلفة، والتي تتمثل في السياقات السياسية، والاقتصادية ، والعلمية والتكنولوجية، والفكرية، والثقافية، والتربوية، واللغوية، والإعلامية، وتأثير كلٍ منها في توليد المعرفة الجديدة وتوظيفها ، مما يخلق فرصًا عديدة للعالم العربي للحاق بركب المعلومات العالمي .

ثم تحدث بعد ذلك المحامي / يونس عرب ، رئيس عرب للقانون من الأردن ، حيث قدم ورقة عمل بعنوان «دور حماية الخصوصية في تشجيع الاندماج بالمجتمع الرقمي» ، حيث تناول في ورقته مفهوم نطاق الخصوصية المعلوماتية أو الخصوصية الرقمية ، كما تناول المخاطر التي تهدد الخصوصية المعلوماتية، وأثرها على الثقة بالتقنية، وعلى اتجاهات توظيف وسائل تكنولوجيا المعلومات وحلولها ، كما تناول الإطار القانوني والتقني لحماية الخصوصية الذى يتيح تجاوز تهديداتها، والمشجع على الاندماج في المجتمع الرقمي ، كما ركز في ورقته على واحد من أهم معايير ضمان التوازن بين الحق في حماية البيانات الخاصة وفق مبادئ الخصوصية المتصلة بأنشطة جمع هذه البيانات ومعالجتها وكشفها ، وبين الحق في الوصول للمعلومات وما يتصل بالحق الأخير من آثار هامة تتعلق بقدرة المجتمع على مواكبة متطلبات اقتحام عوامل التقدم في البيئة الرقمية .

وكان المتحدث الأخير في هذه الجلسة السيد / ياسر زين الدين ، مدير تطوير القطاع العام في الشرق الأوسط ، ممثلاً لشركة مايكروسوفت حيث قدم ورقة بعنوان: «تقييم مشاريع الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية من منظور مايكروسوفت» ، وقد أفاد الحاضرين بالدوافع المختلفة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في المنطقة ، والنجاح الذي تم إحرازه في هذا الصدد ، بالإضافة إلى الدروس المستفادة ، كما تطرق إلى

التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة الإلكترونية اليوم ، وقدم بعض عينات الحلول في مجال تقديم الخدمات من الحكومة إلى المواطنين ، ومن الحكومة إلى قطاع الأعمال ، بالإضافة إلى الحلول التي تقدم من الحكومة إلى الحكومة ، وتعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل الحكومة .

■ **الجلسة الرابعة :-**

« السياسات والتشريعات ».

بدأت الجلسة بورقة عمل قدمها الأستاذ الدكتور / محمد حسام محمود لطفي، أستاذ ورئيس قسم القانون المدني، بكلية الحقوق، ووكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع، بجامعة القاهرة، فرع بني سويف، وكانت بعنوان: «حماية الملكية الفكرية في مجتمع المعلومات»، وقد تحدث عن تاريخ قوانين حقوق الملكية عبر الزمان والمكان بدءاً بالتشريع الإنجليزي (قانون الملكية)، حتى العصر الحديث ، وقد تحدث في عدة طروحات موضوعية حول قانون حماية الملكية الفكرية في إطار الاتفاقات الدولية ، وأجاب على أسئلة بحثية عن كيفية كيف نحمي حقوق الملكية ؟ وما هو نطاق هذه الحماية ؟ كما تعرض لمفاهيم بحثية منها ؛ مفهوم براءات الاختراع المحمية ، ونطاق الحقوق الممنوحة وغيرها .

وكان المتحدث التالي الدكتور / طوني ميشال عيسى، رئيس جمعية إنماء المعلوماتية القانونية بلبنان، الذي قدم ورقة بعنوان: «تطوير التشريعات الخاصة بقطاع الاتصالات والمعلومات»، وتحدث فيها عن التنظيم المشترك للوسائط أو للبنى التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية، وإطارها القانوني، كما تعرض للتنظيم المستقل للمحتوى الذي توفره البنية التحتية للاتصالات والمسارات التنظيمية الواجب اتباعها لتحقيق هذا التنظيم .

وفي نهاية الجلسة تحدث الدكتور / غسان سنو ، الأستاذ بكلية الشريعة، جامعة بيروت الإسلامية بلبنان، الذي قدم ورقة بعنوان «الإنترنت والاقتصاد السياسي والمجتمع العالمي»؛ وتحدث عن البنية التحتية للإعلام العالمي .

وقد تناول في دراسته بالتحليل وسائل الاتصال والإعلام واللغة والمحتوى، وأفاد بأن واقع الإنترنت يركز على النشاط الاقتصادي والمال والقوة أكثر فأكثر في مناطق ضيقة ومجالات محدودة ، وجماعات محددة ، من ثم، فإن خطراً حقيقياً من أن العالم لم يتجه نحو مجتمع ثنائي الطبقة تكنولوجيا : طبقة متقدمة وأُخرى نامية إن لـم نقـل متخلفـة، الأمر الذي يعيد التقسيمات القديمة ما بين عالمين: عالم الشمال، وعالم الجنوب.

■ **الجلسة الخامسة :-**

«تنمية الموارد البشرية» .

افتُتحت الجلسة بورقة عمل تقدمت بها السيدة / عفت الشوكي، نائب رئيس المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج، بالقاهرة، بعنوان «تجارب التعلم عن بُعد من منظور إقليمي»، تحدث فيها عن تجربة المركز في المساهمة في تطوير المنطقة العربية عن طريق استغلال التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية، والبرامج التي يتولى البرنامج تنفيذها والإشراف عليها ، والتي ذكرت منها نماذج ، تمثلت في برنامج الحرم الجامعي العالمي، ومركز التعلم عن بعد العالمي، والأكاديمية العربية للتعلم عن بعد ، ومشروع التعليم الإلكتروني، ومشروع التعلم عن بعد لتطوير مهارات فريق العمل العربي، وبرنامج دعم المعرفة العالمية وغيرها.

وكان المتحدث الثاني، السيد محمد الرومي ، وكيل ديوان الخدمة المدينة بالكويت، الذي قدم ورقة عمل بعنوان: «التوظيف الإلكتروني»؛ حيث قام فيها بتعريف مفاهيم التوظيف الإلكتروني وتطبيقاته في كلٍّ من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وخطوات التوظيف الإلكتروني ، وتجربة ديوان الخدمة المدينة بالكويت في تطبيق التوظيف الإلكتروني، كما تحدث عن تجارب عربية وخليجية وعالمية في هذا المجال.

كانت ثالثة المتحدثين الدكتورة / حسانة محيى الدين ، رئيس قسم التوثيق والمعلومات بالجامعة اللبنانية ، التي قدمت ورقة عمل بعنوان «التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة» تعرضت فيها إلى أبرز العوامل التي بدأت تدفع بالتحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ، ومقومات نظم المعرفة، والعلاقة الجوهرية بين المعرفة والتنمية البشرية ، وأجابت على عدة تساؤلات بحثية ، منها : ماذا حققت أو تحقق الدولة العربية من ناحية تكوين رأس المال البشري ؟ هل التعليم العالي للنخبة أم العامة ؟ ماذا حققت الدول العربية في سبيل تطوير الموارد البشرية لناحية وجوب توفر عدد من المقومات مثل : وجود معاهد تكنولوجيا المعلومات ، ووجود مراكز تدريب للموظفين الحكوميين والمتخرجين الجدد ، والاهتمام بالمعوقين وتأهيلهم للعمل ، وتأهيل المرأة للمشاركة في الفعل بالمجتمع؟

وكان آخر المتحدثين في الجلسة وآخرهم في الندوة أيضًا، السيد / هاني قاسم ، مدير دائرة النظم المتقدمة ، بمعهد الكويت للأبحاث العلمية ، الذي قدم ورقة عمل بعنوان: «ذوو الاحتياجات الخاصة في مجتمع المعلومات» وقد استعرض من خلالها جهود معهد الكويت للأبحاث العلمية في مجال خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة على مدى عقدين من الزمان ، لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة ، للاستفادة من منجزات الثورة المعلوماتية والمشاريع التي تصدى المعهد لها، وأنجزها، وأشرف على تنفيذها ، في مجال خدمة ذوي الإعاقة البصرية ، وذوي الإعاقة السمعية ، ومجال المعاقين جسديًا .

وبنهاية الجلسة، انتهت أعمال المؤتمر البحثية ؛ حيث خصصت جلسة أخيرة لصياغة التوصيات وإعلانها ، حيث خرجت الندوة بالعديد من التوصيات الهامة منها :-

(١) تبنى إستراتيجية وطنية لدولة الكويت خاصة بمجتمع المعلومات ، تتناسب مع طبيعة المجتمع الكويتي وخصوصيته وتشمل: القطاع العام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني ، ويجب أن تتضمن هذه الإستراتيجية آلية للتنفيذ، ونموذجًا للتطبيق وخططًا للإنجاز ، ويراعي أن

تصمم هذه الإستراتيجية بأسلوب قابل للتعامل مع إستراتيجيات عربية وإقليمية، وعلى أن تقوم الإستراتيجية على إطار سياسي يتبناه ويدفع بتطبيقه صانعي القرار وأصحاب السلطة التشريعية .

(٢) أهمية الانضمام إلى إعلان المبادئ وخطة عمل قمة المعلومات ، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمدني في المنتديات والأنشطة الإقليمية والعالمية .

(٣) تشجيع الجهود الرامية إلى تشكيل تكتل عربي يتولى تفعيل خطة العمل العربي المشترك والمعنية بتطبيق مفهوم مجتمع المعلومات ، ومعالجة القضايا الخاصة به مثل :- تطوير المحتوى العربي ، وإقامة الصناعات التكنولوجية المشتركة بين الدول العربية والتأثير في المبادئ وخطة العمل الدولية المعنية بتطبيق مفهوم مجتمع المعلومات .

(٤) تعزيز قدرات موارد المجتمع المدني من خلال رفع مستوى الثقافة الرقمية والوعي المعلوماتي في المجتمع ، وضرورة أن يشمل ذلك استخدام تقنية المعلومات، واتباع المنهجيات المتطورة في التعليم العام، والتعليم العالي، ومؤسسات تأهيل الموارد البشرية بما يسهم في رأب الفجوة الرقمية والوصول إلى مجتمع معلومات متكامل .

(٥) معالجة القضايا التي تعيق التوجه نحو مجتمع المعلومات ، وخصوصاً ترسيخ مبدأ الشفافية في التعامل بين قطاعات المجتمع مع الحفاظ على الخصوصية وأمن المعلومات، واحترام الحريات المتاحة بكافة أنواعها ، ودعم البنية التحتية وتطويرها ، ودعم تطوير المحتوى العربي والعمل على التحول إلى مجتمع منتج للمعرفة .

(٦) الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في تطبيق مفهوم مجتمع المعلومات ، للأخذ بأسباب النجاح وتلافي عوامل الفشل والمخاطر المترتبة على ذلك، مع التأكيد على عدم الاستيراد والتطبيق الحرفي لها، بل استيعابها بما يتناسب مع الثقافة والموروثات المحلية والإقليمية.

(٧) تطوير التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية لدعم الجهود الرامية إلى استيفاء متطلبات التحول إلى مجتمع المعلومات آخذين بعين الاعتبار المقاييس والأنماط الدولية المتعارف عليها في هذا المجال.

(٨) ضرورة دعم وتشجيع المبادرات الدولية والإقليمية التي تطالب بوضع آليات وتنظيمات توفر البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات المادية والجهود البشرية وحمايتها من قبل قطاعات المجتمع كافة، للوصول إلى أرقى درجات التميز في هذا المجال .

(٩) تكرار مثل هذه الندوات والملتقيات العلمية على الصعيد الوطني والإقليمي، والعمل على تشجيع المبادرة التي تنادي بقمة إقليمية عربية إسلامية تسبق القمة العالمية المقبلة في تونس .